مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 7 / العدد: 25 (2023)، ص 136- 150

موقف خيرالدين التونسي من قضايا عصره في الدولة العثمانية

T The position of Kheir al-Din al-Tunisi on the issues of his time in the Ottoman Empire

د. فاطمة الزهراء رحماني*
جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله(الجزائر)
Rahmani.fatmazohra2020@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/15 تاريخ القبول: 2023/02/01

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تتبع موقف رائد الحركة الإصلاحية التونسية خير الدين التونسي (1820- 1890م) ومدى تفاعله مع بعض القضايا العثمانية التي عاصرها خلال السنوات التي زار فيها إسطنبول إثر المهام الموكلة إليه من قبل بايات تونس، وأثناء توليه الصدارة العظمى في الدولة العثمانية. وذلك انطلاقا مما ورد في مؤلفيه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" و"مذكرات خير الدين باشا" . فلطالما أبدى خير الدين مواقف مؤيدة وأخرى متحفظة تجاه الإصلاحات والتنظيمات العثمانية، إلى جانب المسألة المصرية بما فيها قضية الخديوي إسماعيل والديون التي أقحم مصر فيها، وكيفية تعامل الدولة العثمانية مع الثورة العرابية بمصر. فضلا عن مسألة التبيعة والاستقلال لبعض أقاليم الدولة العثمانية بما فيها تونس.

كلمات مفتاحية: خير الدين التونسي، الدولة العثمانية، الصدارة العظمى، تونس، الإصلاح.

Abstract:

This study seeks to trace the position of the leader of the Tunisian reform movement kheir al-din al – tunisi (1820-1890) and the extent to which he interacted with some of the Ottoman issues he succeeded during the years he visited Istanbul following the tasks entrusted to him by Bayat Tunisia and during his assumption of great prominence in the Ottoman Empire. According to the authors, "Akouam el masalik fi ahwel el mamalik ;" and "The Memoirs of Kheir al-Din Pasha."

Kheir al-Din has consistently expressed favorable and conservative attitudes towards the Ottoman reforms and organizations, along with the Egyptian question, particularly the issue of Khadiwi Ismail and the debts in which Egypt was inserted, and how the Ottoman Empire dealt with the Arab Revolution in Egypt. as well as the question of the sale and independence of certain territories of the Ottoman Empire, including Tunisia.

Keywords: Kheir al-Din al-Tunisi, Ottoman Empire, The great lead, Tunisia, reform

* **المؤلف المرسل**: فاطمة الزهراء رحماني rahmani. fatmazohra2020@gmail.com

- **مقدمة:**

يعدّ خير الدين التونسي من بين الشخصيات الفكرية التونسية التي حظيت بمكانة كبيرة ليس في تونس وحسب بل في البلدان العربية والأجنبية، إذ خصّه العديد من المؤرخين والباحثين باهتمام كبير من خلال الترجمة له ولحياته، ورصد آرائه التي تؤكد أهمية الدور الذي قام به الوزير التونسي في مجال الإصلاح السياسي والاجتماعي .

لكن المتأمل فيما كتب حول هذه الشخصية؛ يلاحظ أنّ أغلب الدراسات ركزت على مراحل حياة خير الدين بما في ذلك تدرجه في المناصب العليا بتونس وإنجازاته الإصلاحية، في حين أهملت الحديث عن تجربته في إسطنبول لما تولى الصدارة العظمى، وموقفه اتجاه بعض القضايا التاريخية التي واجهت الدولة العثمانية خلال تلك المرحلة. بينما لو اطلعنا على الكتب التي ألفها خير الدين في حياته "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، ومذكراته الشخصية، نجد بروزا لمواقف عدّة اتجاه بعض المسائل العثمانية .

وفي الحقيقة؛ لا يمكن إلقاء اللوم على الباحثين والمؤرخين في هذا المجال، فالفترة التي باشر فيها خير الدين مهامه كصدر أعظم هي مدة قصيرة مقارنة بمدة المناصب التي تولاها في تونس خصوصا وظيفته كوزير أكبر. أضف إلى ذلك؛ أنّ تلك الفترة كانت فيها الأضواء مسلطة أكثر فأكثر على السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته المتأرجحة بين مد وجزر في ظروف عصيبة بالنسبة للدولة العثمانية.

ومن هذا المنطلق؛ جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف عند بعض المسائل العثمانية التي عاصرها خير الدين التونسي لاسيما في مرحلة الصدارة العظمى، مع رصد مواقفه وآرائه اتجاه هذه المسائل. بالإضافة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة: إلى أي مدى تفاعل خير الدين التونسي مع قضايا عصره في الدولة العثمانية؟

وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور: الأول خصص للحديث عن عوامل ارتباط خير الدين التونسي بالدولة العثمانية، أما المحور الثاني؛ فيستعرض موقف خير الدين التونسي من التنظيمات العثمانية؛ بينما يتطرق المحور الثالث إلى المسألة المصرية في اهتمامات خير الدين التونسي. وبالنسبة للمحور الرابع فيتحدث عن التبعية والاستقلال للممالك العثمانية من منظور خير الدين التونسي.

1. عوامل ارتباط خير الدين التونسي بالدولة العثمانية

يوجد العديد من العوامل التي أثرت في شخصية خير الدين التونسي وجعلته يؤمن بالدولة العثمانية ويتفاعل مع قضاياها الداخلية والخارجية، ولعلّ أبرز تلك العوامل البعثات الثلاث التي كلّف بها من طرف محمد الصادق باي تونس إلى إسطنبول. أما البعثة الأولى

فقد كلّف بها خير الدين كرئيس للوفد الذي حمل هدايا الباي التقليدية إلى السلطان العثماني سنة 1859م وقد رافقه الجنرال حسين ومحمد ابن مصطفى خزندار، لطلب فرمان الولاية للصادق باي عندما خلف أخاه محمد باي[1].

أما البعثة الثانية لخير الدين التونسي إلى اسطنبول، فكانت سنة 1864م بعد اندلاع ثورة بن غذاهم[2]. حيث أرسله محمد الصادق باي ليشكر السلطان إعانته على إخماد تلك الثورة، فقد أرسل مفوضا فوق العادة إلى تونس يدعى حيدر أفندي مع بعض السفن الحربية، ومعه مليون فرنك نقدا[3]. كما تم تكليف خير الدين بالحصول على إقرار صريح يؤكد حق السيادة للسلطان العثماني على إيالة تونس وواجبات البايات إزاء السلطنة العثمانية، ويعترف بالحكم الذاتي لتونس كما هو عليه منذ أمد طويل، مع المحافظة على الحق الوراثي في العائلة المالكة، مع شرط حتمي بأن تكون في ظل قوانين ثابتة من شأنها تحقيق الرفاهية والسعادة للسكان وضمانا لحياتهم وشرفهم ومكاسبهم[4]. لكن رغم اتفاق خير الدين مع الصدر الأعظم فؤاد باشا ووزير الخارجية عالي باشا، رجع خير الدين إلى تونس محملا بمرسوم عادي من الصدر الأعظم لا من السلطان العثماني[5].

أرسل خير الدين في بعثة ثالثة إلى إسطنبول سنة 1871م، وذلك بعد أن أبدى تخوفه في المكتوب الذي أرسله إلى الصدر الأعظم عالي باشا من نوايا فرنسا وإيطاليا في ظل تنافسهما بعد الحرب الفرنسية الألمانية تجاه الإيالة التونسية، طالبا الدعم من الحكومة العثمانية عن طريق إصدار الفرمان السلطاني الذي كان قد وعد به الصدر الأعظم فؤاد باشا منذ زمن، وإقراره بشكل رسمي من قبل أوروبا، حتى يكون ضمانا فاعلا لتونس[6].

وقد أخذ الباب العالي وجهة نظر خير الدين بعين الاعتبار فتم دعوته إلى إسطنبول للتفاهم مع الصدر الأعظم حول هذه المسألة. ورغم وفاة عالي باشا وتعويضه بمحمود نديم صدرا أعظما، إلى أنّ ذلك لم يؤثر على عملية التفاوض بين خير الدين والصدر الأعظم الجديد وأهم الوزراء العثمانيين[7]. الأمر الذي أفضى إلى إصدار السلطان فرمان بتاريخ 23 أكتوبر 1871م يمنح تونس مجالا واسعا

---

[1] أحمد، عبد السلام، (1993)، المؤرخون التونسيون في القرون 17 و18 و19 رسالة في تاريخ الثقافة، ترجمة: أحمد بن عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي، تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ص 370.

[2] **ثورة بن غذاهم**: انتفاضة شعبية ظهرت سنة 1864م، والتي جاءت كنتيجة حتمية لمضاعفة الضرائب من قبل حكومة محمد الصادق باي إثر الأزمة المالية التي أصابت البلاد في اواخر سنة 1863م للتوسع أنظر: جان، قانياج، (1965)، ثورة بن غذاهم، تونس، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، ص 11- 79

[3] خير الدين، التونسي، (2008)، مذكرات خير الدين باشا، تحقيق وتعريب: محمد العربي السنوسي، تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ص 25.

[4] نفسه، ص 29.

[5] محمد صالح، مزالي، (دون سنة)، بعثة خير الدين إلى الأستانة، مجلة الزيتونة، مجلد 03، ع 04، ص 187- 188

[6] محمد صالح، مزالي، المرجع السابق، ج 6، ص 287- 288

[7] خير الدين، التونسي، المصدر السابق، ص 44.

من الحكم الذاتي ضمن الدولة العثمانية[1]. وقد أظهر الباي سروره بنجاح هذه المهمة فأنعم على خير الدين بوسام وبمرتب سنوي وأعطاه ضيعة كبيرة تسمى هنشير النفيضة[2].

من العوامل أيضا التي ساهمت في ارتباط خير الدين بالدولة العثمانية، المعلومات التي كانت تصله عن طريق مرافقيه من أمثال محمد البكوش الذي نقل إليه في 25 سبتمبر 1868م بعض المعلومات المهمة جدا حول أحد علماء الدولة العثمانية الذين غادروا إستانبول واستقروا بلندن، وممن يؤثر الحرية ويرغب في عمران بلاده وفي مصلحة المسلمين عموما وهو سعادة أفندي، والذي كان ينشر جريدة بالعربية والتركية والفارسية ويوزعها بلا ثمن، وقد بعث بكوش بهذه الجريدة في نسختها العربية إلى خير الدين للاطلاع عليها[3].

علاوة على الجنرال حسين الذي بعث العديد من الرسائل إلى خير الدين التونسي ما بين 1856- 1870م سواء من أوروبا عندما ارتحل إليها أو من إسطنبول التي زارها سنة 1868 وبقي فيها مدة 18 يوما، والتي اشتملت على أخبار ما كانت تحيكه الدول الأوروبية الكبرى بشؤون الدولة العثمانية فيما يعرف بالمسألة الشرقية، ومختلف الأمور الداخلية والخارجية التي اطلع عليها حسين إثر التقائه بعدد من الساسة العثمانيين في عواصم أوروبا أثناء توليهم للمناصب الدبلوماسية أو للقيام بالمأموريات السياسية فيه[4]. بالإضافة إلى الحكم في إسطنبول خاصة في الفترة التي أدخلت فيها تنظيمات عثمانية جديدة وبالتحديد سنة 1868 والتي وقع بمقتضاها تقسيم مجلس التنظيمات الأعلى إلى مجلس شورى الدولة وإلى مجلس القضاء[5].

ولم يقف الجنرال حسين عند هذا الحد؛ بل عمل أيضا على الترويج لكتاب خير الدين المسمى بـ: أقوم المسالك في أحوال الممالك والمتضمن لأرائه الإصلاحية، في كافة أنحاء الدولة العثمانية، من خلال ترجمته إلى اللغة التركية وطبعها[6]. ويشارك الجنرال حسين في هذا الدور فارس الشدياق الذي نشر مقدمة الكتاب في الجريدة التي أصدرها في إسطنبول الجوائب عام 1876م[7].

وبناء على ذلك؛ اكتسب خير الدين التونسي شهرة كبيرة في إسطنبول، الأمر الذي أهلّه لأن يتولى الصدارة العظمى في إسطنبول في سنة 1878م -وإن كانت المدة قصيرة- بعد أن حاز أقوم المسالك على اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني واستحسانه عن طريق الشيخ محمد ظافر شيخ الطريقة المدنية الذي تحصل عليه عندما أقام مدّة في تونس[8]. من جهة أخرى؛ فإنّ السلطان العثماني كان

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 222، الملف 371، الوثيقة 60

[2] أحمد، عبد السلام، المرجع السابق، ص 373.

[3] الأرشيف التونسي، السلسلة التاريخية، الملف 04، الصندوق 01، الوثيقة 10

[4] أحمد، عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987م، ص 33- 34.

[5] نفسه، ص 35- 36.

[6] نفسه، ص 33.

[7] نفسه، ص 29- 30.

[8] خير الدين، التونسي، المصدر السابق، ص 14.

يطمح إلى وضع شخصية بعيدة كل البعد عن الأوساط السياسة في إسطنبول في منصب الصدارة وهذا ما توفر في خير الدين[1]. ويبدو أنّ السلطان كان يريد بشدة توثيق علاقته بخير الدين، حيث عمد إلى مصاهرته من خلال تزويج إحدى الأميرات بابنه صالح بك[2].

وقبل أن يتولى خير الدين الصدارة في إسطنبول، عرّض عليه أن يتولى وزارة العدل لكنّه رفض بحجة أنّ هذه المهمة تتطلب شخصا عارفا بشؤون الدولة العثمانية ومن أهلها وهو لا يزال جاهلا بها، فكان له ذلك إذ اعفي من المنصب[3]. لكن سرعان ما عرّض عليه رئاسة لجنة خاصة كانت قد كلّفت من قبل الحكومة العثمانية بتقديم تقرير حول إعادة تنظيم مالية البلاد، ولم يكن لخير الدين هذه المرة سوى القبول[4].

في 4 ديسمبر 1878 أسندت إليه الصدارة العظمى التي احتفظ بها إلى غاية أواخر جويلية 1879م[5]، ليبدأ في تنفيذ مهامه القائمة على تصفية مخلفات الحرب العثمانية الروسية وتطهير مالية الدولة شيئا فشيئا والسعي إلى إيواء اللاجئين الوافدين على العاصمة وتوزيعهم على مختلف الأقاليم، وإعادة النظام إلى الولايات وضبط الحدود الجديدة[6]. لكن نتيجة للمكائد والدسائس التي حاكها المناوئون له من جهة[7]، وخوف السلطان عبد الحميد الثاني من عودة المشروطية من خلال الإصلاحات التي سعى خير الدين الى تنفيذها من جهة أخرى، قدّم هذا الأخير استقالته، واكتفى بإبداء رأيه ومواقفه في عدّة قضايا تخص الدولة العثمانية خاصة المسألة المصرية والمسألة البلقانية، حتى لاقته المنية في إسطنبول سنة 1890م[8].

2. موقف خير الدين التونسي من التنظيمات العثمانية

يعدّ مصطلح التنظيمات في نظر خير الدين التونسي بمثابة الإصلاح بشكل عام، وأكثر تحديدا هو القوانين المنظمة للحياة السياسية والاجتماعية والتي تستوعب التجربة السياسية الغربية المؤسسة على العدل والحرية[9]. وبناء على ذلك برز موقفين لخير الدين أحدهما يخص التنظيمات التي وضعها سلاطين الدولة العثمانية منذ أن كانت في أوج قوتها، والآخر يتعلق بالفترة التي عرّفت في تاريخ الدولة العثمانية بالتنظيمات العثمانية. وفي هذا العنصر سنركز على الإثنين معا.

---

[1] نفسه.

[2] محمد، إلهامي وآخرون، (2019)، السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية بحوث عن شخصيته وعصره في ذكرى مرور قرن على وفاته بأقلام نخبة من المؤرخين والباحثين العرب، ج 01، ط1، إسطنبول، دار الأصول العلمية، ص 389

[3] خير الدين، التونسي، المصدر السابق، ص 43.

[4] أحمد، عبد السلام، المؤرخون...، المرجع السابق، ص 374.

[5] محمد، الشاذلي ابن القاضي، (دون سنة)، لمحة تاريخية: ولاية خير الدين الصدارة العظمى في الدولة العثمانية، مجلة الزيتونة، مج 09، ع 05، ص 275- 276

[6] الصادق، الزمرلي، (1986)، أعلام تونسيون، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، ط 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ص 106

[7] أحمد، عبد السلام، المرجع نفسه، ص 375.

[8] خير الدين، التونسي، المصدر نفسه، ص 14.

[9] معن، زيادة، (1987)، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 199

أما الموقف الأولى لخير الدين؛ فيتمثل في أنّ التنظيمات القانونية والإدارية التي وضعها سلاطين الدولة العثمانية وبالأخص سليمان القانوني والقائمة على أساس العدل، كانت سببا رئيسيا في إعادة شمل العالم الإسلامي بعد تفتته إثر سقوط الخلافة العباسية، ورجوع العزة للمسلمين. وذلك باحترامهم للشريعة الإسلامية وصونهم لحقوق الرعية، مع اعتمادهم على علماء وعقلاء الدولة العثمانية آنذاك، باستشارتهم في تسيير شؤون الدولة بل وتمكينهم من تعقب الأمراء والسلاطين إن حادوا أي بتأسيس القانون الخادم للشريعة على أصول المشورة والاحتساب وتغيير المنكر بالقول والفعل[1].

في المقابل؛ يرى خير الدين أنّه سرعان ما أخذت الدولة العثمانية بعد سليمان القانوني في التأخر والتراجع بسبب تقصير سلاطينها ورجالها في تدبير شؤون الدولة على مقتضى الشرع والقوانين، وانعدم التحري في اختيار أرباب الخطط المعتبرة، فتصرف بعضهم بحسب المصالح الشخصية، لا باعتبار مصلحة الدولة والرعية[2]. الأمر الذي أدى إلى فساد نظام الإنكشارية، وتمرّد الجيش، بعد أن كان يضرب بهم المثل في الطاعة والشجاعة. فاضطربت أحوال الدولة مما دفعت الكثير من ولاة الممالك البعيدة الفرصة لعدم الانقياد والانصياع لأوامر الدولة، ولجوء أهل الذمة إلى الاحتماء بالدول الأجنبية، التي استغلت بدورها الأوضاع المتدهورة في الدولة من أجل التدخل في شؤونها الداخلية وإفساد سياستها بما يناسب أغراضها، حتى نشأت حروب أهلية في عدة جهات من الدولة دامت لمدة طويلة وأفنت نفوسا وأموالا كثيرة، وتسبب عنها خروج ممالك معتبرة من أيدي الدولة، ووقع من الخلل في باقيها ما عظم ضرره[3].

لولا تدارك السلاطين الثلاث محمود الثاني (1808- 1839م) وعبد المجيد (1839- 1861م) وعبد العزيز (1861- 1876م) الأوضاع المتدهورة من خلال اتخاذهم القرار المناسب بإصلاح الإنكشارية وتنظيم الولايات وسن القوانين[4]. حيث قضى الأول على الإنكشارية واستبدل بهم جيشا نظاميا، كما قطع دابر أمراء الإيالات، فانقطعت بذلك مظالم هذين الفريقين. أما السلطان عبد المجيد فقط ضبط السياسات الشرعية بالتنظيمات الخيرية وأصدر المنشور الموشح بالخط السلطاني المبين به أصول التنظيمات التي صارت أساسا لتصرفات الدولة، بإعانة من رجال الدولة من سياسيين وعلماء، وقد تابع تسيير هذه التنظيمات وتهذيبها وإضافة ما تظهر لياقته بالأحوال بمقتضى تجريبها السلطان عبد العزيز[5].

---

[1] خير الدين، التونسي، (2011)، أقوم المسالك في معرفة الممالك، تقديم: محمد الحداد، القاهرة- بيروت، دار الكتاب المصري- دار الكتاب اللبناني، ص 48- 49.

[2] نفسه، ص 50.

[3] نفسه، ص 50- 51 .

[4] لتفاصيل أكثر حول حركة الإصلاح والتنظيمات في الدولة العثمانية أنظر:

- انكه، لهارد، (2017)، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية: علي رشاد، ترجمه إلى العربية: محمود علي عامر، دمشق، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

- محمود، علي عامر، (2005)، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 91- 92، ص 109- 138.

[5] خير الدين، التونسي، أقوم المسالك...، المصدر السابق، ص 51- 52.

ومن هنا يبرز لنا الموقف الثاني خير الدين التونسي التنظيمات العثمانية، حيث يظهر أشاد في كتابه أقوم المسالك[1] بالتنظيمات التي قام بها السلاطين الثلاثة المشار إليهم أعلاه، واعتبرها البداية للنهضة الحديثة المطلوبة. ليس هذا وحسب؛ بل ودافع عنها في ظل الإنكار والمعارضة التي شهدتها من طرف العامة ومن العلماء الذين بادروا إلى القول بأنّ هذه التنظيمات لا تتناسب مع حال الأمة الإسلامية متحججين في ذلك بأنّها مخالفة للشريعة الإسلامية، وهي تفضي غالبا إلى إضاعة الحقوق بما تقتضيه من التطويل في فصل النوازل كما يشاهد ذلك في سائر الخطط القانونية، فضلا عن أنّها تستدعي مزيدا من الضرائب على الدولة بما تستلزمه من كثرة الوظائف لإدارتها المتنوعة[2].

نفى تماما خير الدين تلك التهم الموجهة ضد التنظيمات العثمانية، حيث بين أن هذه الأخيرة ليست منافية ومخالفة للشرع الإسلامي، بل توافقه وتنفذ أوامره، ولهذا يجب على العلماء أن يتعاونوا مع رجال السياسة ويتضامنوا معهم حتى يكونوا كالبناء المرصوص يشد بعضه بعضا[3]. كما حث العلماء على رفع أصواتهم لمساندة التنظيمات، ويرى ذلك الوسيلة المثلى لفرضها على الحكام والمحكومين، داعيا في ذلك إلى الاقتداء بشيخ الإسلام الحنفي بإسطنبول عارف حكمت بك (1786- 1859م)، ومفتي المالكية بتونس إبراهيم الرياحي (1766- 1850م) الذين خطبا من أعلى المنبر لينوهوا بالإصلاحات والتنظيمات العثمانية[4].

هذا وقد أكد خير الدين على أنّ التنظيمات هي الوسيلة التي يمكنها إعادة تفعيل القواعد التي سمحت بالمجد سابقا والمتمثلة في الوحدة والعدل والتسابق إلى المصالح العامة، ومعاضدة العلماء للعادلين من السلاطين[5]. من جهة أخرى فإنّ تمدن المسلمين إذا أتبع بتنظيمات مضبوطة سيضمن لهم الحرية السياسية[6]. ويضيف خير الدين أنّ التنظيمات من أقوى أسباب الاقتصاد والتوفير، ويستدل خير الدين في هذا الشأن ارتفاع قيمة جميع السلع الواردة إلى الدولة العثمانية نتيجة للتنظيمات، فبعد أن كانت لا تتجاوز 450 مليون فرنك، أصبحت تقدر باثنتي عشرة مائة مليون فرنك[7]. كما أنّه بفضل التنظيمات صدرت العديد من الصحف على شاكلة الصحف الأجنبية ومنها صحيفة تقويم الوقائع، جريدة الحوادث، ترجمان الأحوال، الجوائب، تصوير الأفكار وغيرها، كما أخذت المدارس التعليمية الحديثة تتقدم[8].

---

[1] نفسه، ص 51- 75.

[2] نفسه، ص 65- 66.

[3] أحمد، الطويلي، (2005)، التسامح والإصلاح في فكر المصلحين التونسيين، ط 1، تونس، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ص 95- 96.

[4] أحمد، الطويلي، المرجع السابق، ص 96.

[5] خير الدين، التونسي، أقوم ...، (مقدمة محمد حداد)، المصدر السابق، ص 57- 58.

[6] نفسه، ص 66- 67.

[7] نفسه، ص 168.

[8] نفسه، 165- 167.

بالرغم من تحمس خير الدين التونسي للتنظيمات التي اعتمدتها الدولة العثمانية ودفاعه عنها؛ إلاّ أنّه لم يخف توجسه من مستقبل هذه التنظيمات، والطريقة المثلى التي ينبغي أن تنتهج في عملية تطوير الأنظمة وعلاقة هذا التطوير بالشريعة الإسلامية وبمدى قدرة البلاد وأهدافها على هضم المؤسسات الأوروبية التي يمكن أن تقتبس عن الغرب وتزرع في الأرض العثمانية[1]. حيث رأى أنّ الجهود التي بذلتها الحكومات التي توالت على الدولة العثمانية منذ 40 سنة في إعادة تنظيم المؤسسات السياسية والإدارية والقانونية للبلاد لم تثمر لأنها لم تشأ أن تلجأ بصراحة وتصميم إلى إصلاحات جذرية تتناسب وحاجات البلاد من جهة[2].

ومن جهة أخرى؛ أنّ الدولة العثمانية لم تصبح تمتلك تلك القوة التي كانت تملكها سابقا؛ حيث بدأت تبرز داخلها أخطر مظاهر الانحلال بسبب إدارة فاسدة، واختفت بسرعة في الأمة مشاعر الصدق والوطنية، وهي الرابط الأخلاقي للأهالي، وعوضتها الانانية والرشوة. كما شهدت تيارات الانشقاق والانفصال عنها الذي زكته وساندته الدول الأجنبية[3].

ومن هذا المنطلق؛ دعا خير الدين إلى إجراء إصلاحات جذرية في الدولة لخصها في ثلاث نقاط رئيسية هي كالاتي[4]: إنشاء مجلس وطني، جعل الحكومة مسؤولة أمام المجلس الوطني، إعادة تنظيم كل الولايات على أساس تفويض حكام الأقطار مع بقاء هؤلاء تحت سيادة الدولة العثمانية. لكن برنامجه تم رفضه من قبل السلطان عبد الحميد الثاني لأنّه يعني ضمنيا تجريده من السلطة التنفيذية، ونقلها إلى حكومة مسؤولة أمام مجلس وطني[5].

وللإشارة فإن خير الدين يعتبر أنّ الامتيازات الموروثة عن قرون سابقة تشكل عائقا من العوائق الكبرى للتنظيمات، ففي الوقت الذي كسبت فيه الدولة العثمانية حلفاء نتيجة لمنحها امتيازات مثلما حدث مع فرنسا سنة 1535م، فإنّه شكل عليها عبئا ثقيلا عندما انقلبت موازين القوى لصالح الدول الأوروبية وأصبحت الدولة العثمانية تسمى بالرجل المريض[6].

كما رأى خير الدين أن فرض معاملات تجارية وقضائية خاصة بالأجانب المقيمين في الأراضي الإسلامية ينافي فكرة التنظيم على وحدة القوانين. حيث كانت الدول الأوروبية كانت تتحجج باختلاف أنظمتها القانونية عن الأنظمة الإسلامية آنذاك لمنح رعاياها امتيازات ضخمة، وقد مثل – حسب خير الدين- وجود قضاء إسلامي قائم على تعددية المذاهب نقطة ضعف أخرى استغلتها الدول الأوروبية لصالحها[7]. لذا اقترح خير الدين إقامة قانون مدني مستوحى من أحكام المذاهب لكنه موحد ومفصل حسب قواعد التقنين

---

[1] فهمي، جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، ط 3، دار الشروق، 1988، ص 146.

[2] خير الدين، التونسي، مذكرات ...، المصدر السابق، ص 147- 149.

[3] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 149.

[4] نفسه، ص 134- 137.

[5] خير الدين، التونسي، أقوم المسالك... (مقدمة حداد)، المصدر السابق، ص 45.

[6] نفسه، ص 61- 62.

[7] نفسه، ص 62.

الحديث، كما دعا الأوروبيين إلى منح الفرصة للسلطات الإسلامية كي تنشئ هذا القانون وتعتمده، بدل التذرع بغيابه أو ضعفه لإعفاء جالياتها من الخضوع إلى القوانين المحلية[1].

3. المسألة المصرية في اهتمامات خير الدين التونسي

كان منطلق اهتمام خير الدين التونسي بمصر نابع من أهميتها الكبيرة بالنسبة للدولة العثمانية من الناحية السياسية والوجهة الإسلامية، حيث يقول عنها أنّها: "تعدّ همزة وصل بين قارات من العالم القديم، والممر الطبيعي لطريق الهند العظيم، المركز الحقيقي للإسلام وباب مدننا المقدسة، وأحدّ اهم المراكز اتقادا لعقيدتنا الدينية"[2]. لكن السبب الرئيسي الذي دفعه للاهتمام بشكل كبير بمصر إنّما هو قضيتين أساسيتين؛ الأولى تمثلت في تصرفات الخديوي إسماعيل وتأثيرها بالسلب على الوضعية المالية والسياسية لمصر، والثانية تمثلت في التدخل العثماني العسكري في مصر أثناء الثورة العرابية[3].

أما القضية الأولى؛ فقد شغلت خير الدين لما تولى الصدارة العظمى في إسطنبول سنة 1878- 1879م، حيث رأى أنّ مصر باعتبارها أهم ولاية عثمانية ستسير نحو الهاوية بسبب التصرفات غير المسؤولة للخديوي إسماعيل وحكومته وفي مقدمتها الإسراف والتبذير اللامحدود. حيث سلط هذا الأخير على المصريين ضرائب مجحفة لملأ الخزينة فصارت تحصل على أكثر من 200 مليون فرنك، كما لجأ إلى التداين لإرضاء التبذير المسرف للخديوي[4]، مما أدى إلى ارتفاع الديون العمومية بشكل كبير حيث بلغت مليارين ونصف المليار من الفرنكات[5]، إلى درجة أنه بعد مضي 15 سنة بدّد الخديوي في نهاية الأمر أكثر من ست مليارات من الفرنكات[6].

وقد عبّر خير الدين عن امتعاضه بشكل واضح تجاه النفقات الباهرة والمصاريف التي صرفها إسماعيل باشا في إقامة حفلات تدشين قناة السويس واستضافة آلاف الأوروبيين من جهة[7]. والأموال التي بدّدها الخديوي في (الهجوم الغاشم على السودان) [8]من جهة أخرى. فضلا عن المصاريف التي تسبب فيها إسماعيل للحصول على الفرمان الذي يمنح وراثة الحكم لأبنائه مباشرة[9].

---

[1] خير الدين، التونسي، أقوم المسالك... (مقدمة حداد)، المصدر السابق، ص 62.

[2] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 74.

[3] **الثورة العرابية**: هي حركة وطنية قومية انبعثت في مصر أواخر القرن 19م، حيث ثار الوطنيون من مدنيين وعسكريين على تدخل الأجانب في شؤون مصر وعلى فساد الحكم الذي كانت تخضع له البلاد وما آلت إليه من فساد أحوالها جميعا. للمزيد أنظر: محمود، الخفيف، (2012)، فصل في تاريخ الثورة العرابية، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم الثقافة، ص 07- 85.

[4] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر نفسه، ص 75.

[5] أنظر إيرادات ومصروفات حكومة الخديوي إسماعيل ما بين 1874- 1875م: أحمد فارس، الشدياق، (1877)، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، اعتنى به سليم فارس الشدياق، ج05، ط1، مطبعة الأستانة العلية، 254- 259.

[6] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 76.

[7] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 76.

[8] نفسه، ص 76.

[9] أنظر نص الفرمان:

i.MTZ (05),20/839, Osmanlı Belgelerinde Mısır, Istanbul, 2012, p 126- 127.

من زاوية أخرى؛ رأى خير الدين أنّ الخديوي إسماعيل قد سعى إلى قطع كل علاقاته مع الباب العالي، وذلك من خلال تسليمه قضاء البلاد للأجانب عن طريق إقامة محاكم مختلطة، وذلك من أجل استمالة الدول الأوروبية لدعمه في مشروعه الاستقلالي[1].

لم يقف خير الدين عند إبداء رأيه اتجاه هذه المسألة؛ بل سعى إلى إنقاذ الوضع في مصر حتى لا تنفلت من يد الدولة العثمانية، واقترح في مجلس الوزراء الذي كان قد دعا إلى اجتماعه ضرورة إقناع السلطان عبد الحميد الثاني بعزل الخديوي إسماعيل وتعويضه بحليم باشا، مع إلغاء الفرمان المسند من قبل السلطان عبد العزيز لإسماعيل والذي يقرّ بوراثة الحكم في مصر للسلالة لهذا الأخير[2] والعودة بالعمل بفرمان 1842م[3].

لكن جهود خير الدين لم تلقى التأييد من طرف أعضاء مجلس الوزراء إذ كان أغلبهم مؤيدا ومناصرا للخديوي، فضلا عن أنّ بعضهم كان يتهمه بأنّه كان يسعى من وراء عزله لهذا الأخير بتأسيس مملكة عربية لفائدته، تضم مصر وطرابلس وإيالة تونس[4]. فاضطر خير الدين إلى تغيير جزء في خطته، وهو تعيين توفيق باشا خديوي لمصر بعد عزل إسماعيل باشا ليس بصفته ابن هذا الأخير وإنّما كفرد من عائلة محمد علي باشا. فوجدت هذه الخطة القبول من المجلس غير انّ السلطان عبد الحميد الثاني رفضه[5].

أمام هذا الرفض؛ عمل خير الدين على تخيير السلطان عبد الحميد الثاني بين استقالته من منصب الصدارة العظمى أو عزل إسماعيل الخديوي، فأبى السلطان التخلي عن خير الدين وقبل عزل خديوي مصر. حينها أسرع خير الدين إلى إرسال برقية تعيين الخديوي الجديد وعزل إسماعيل باشا، مع الامر لهذا الأخير بمغادرة مصر في الحال[6]. لكن سرعان ما عاد الضغط الإنجليزي والفرنسي بالحصول على تصريح من الحكومة العثمانية يقرّ بحيثيات الفرمان الذي يمنح الوراثة المباشرة لأبناء إسماعيل باشا[7].

وبخصوص موقف خير الدين من التدخل العسكري العثماني في مصر لفض الثورة العرابية، فإنّه تحفظ عن إبداء رأي دقيق وواضح، متحججا في ذلك بأنّ الحكومة العثمانية لما استدعته للاستشارة رفقة الصدور العظام السابقين مثل صفوت باشا (تولى الصدارة من جوان حتى أكتوبر 1878م) وأحمد عريفي باشا(تولى الصدارة من جويلية حتى سبتمبر 1879) لمناقشة القضية لم يتم إعلامهم بتفاصيل ما جرى حتى آلت إلى هذه الأمور[8]. لكنّه قال أنّه لو كان إعادة النظام إلى مصر لا يتم إلا بتدخل عسكري، فعلى

---

[1] خير الدين، التونسي، المصدر نفسه، ص 77.

[2] نفسه، ص 82- 83.

[3] أنظر نص الفرمان:

A,DVNS.MSR.MHM.d.15,hüküm no: 7, Osmanlı Belgelerinde Mısır, Op cit, p 116-117.

[4] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر نفسه، ص 87.

[5] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ، ص 85.

[6] نفسه، ص 87- 88.

[7] نفسه، ص 91.

[8] نفسه، ص 101- 102.

حكومة جلالته ألا تتردد بإرسال فرق مباشرة للقضاء على بادرة عملية عسكرية يمكن أن تثيرها قوات أخرى. فمصر بالنسبة للدولة العثمانية والإسلام بأهمية من مكان، إذ هي المركز الذي تتجمع حوله كل المقاطعات العثمانية وخسارتها تساوي التجزئة[1].

ويرى خير الدين أنّه بالرّغم من أن الدول الأوروبية أخذت مقاطعات كبيرة من الدولة مثل اليونان ورومانيا وصربيا، وهذا ما خفض من امتداد الدولة العثمانية، لكنّه لم يمس في عناصرها الحيوية. في حين أنّه إذا تمكنت أي قوة من الاستحواذ على مصر، فإنّها ستقوم بضرب الدولة العثمانية في الصميم. وعبّر عنه بقوله "لذلك إن أردنا ألا نشهد الصرح العتيد الذي أقامته العائلة المالكة العثمانية المجيدة يتهاوى ويصير خرابا، علينا أن نترجى جلالته بإرسال جيشه للتدخل دون تأثير، إذ يجب ألا يقع تدنيس الأرض المصرية باحتلال أجنبي"[2].

وإذا عزمت الحكومة على ذلك – حسب خير الدين- فلا بد من أن يكون هدفها جلب المنفعة للدولة ولمصر على حد السواء. فلا يكفي إعادة الأمن فعليا وبصفة عادية والقيام باستعراض عسكري للإبقاء على الخديوي في منصبه؛ بل يجب أيضا استغلال الفرصة لتحقيق المطامح الشرعية للسكان المصريين، وتمكينهم من إدارة ممتازة، ووضح حد للتجاوزات نظام يعانون منه، وفي نفس الوقت ربطها بوثاق لعرش جلالته، ليس بربط العلاقات المتداعية فحسب، بل بمعرفة استحقاق الاعتراف به[3].

كما دعا السلطان عبد الحميد الثاني إلى إقامة نظام تحافظ به مصر على الحكم الذاتي دون إهمالها تحت رحمة نزوات والي أمرها، عندها يكون في نفس الوقت قد أعاد إلى هذه المقاطعة الجميلة رخاءها ويضم إلى دولته بروابط الولاء المقدّسة سكانا سيباركون اسمه إلى الأبد حتى أوروبا نفسها لا تكون سوى راضية لما أن مصالحها ستكون مصانة وتفقد سببا للتدخل في الشؤون المصرية[4].

زيادة على ذلك؛ اقترح أن يرافق الحملة العسكرية مبعوثون من الدولة ذوو تجربة لتنفيذ هذه الخطة المرسومة، بحيث يتكفلون بمعاينة الوضع بدقة، والاستماع إلى الشكاوى، ومعرفة تحقيق الرغبات في إطار العدل. كما اقترح تطبيق نظام يقيّد بما فيه الكفاية سلطات الخديوي لأنه لا يضمن ولائه، لكونه يواصل سياسة مستقلة مثل سابقيه، وعلى كل ما يمنعه من أن يتوخى الإفراط في الحكم القهري[5]. لكن الحكومة العثمانية لم تتمكن من التدخل العسكري فقد سبقتها إلى ذلك إنجلترا التي استطاعت أن تنتزع من الباب العالي بيانا بأنّ عرابي ثائرا، جاعلة ذلك أحد الشروط لتوقيع المعاهدة العسكرية سنة 1882م[6].

---

[1] نفسه، ص 104.
[2] خير الدين التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 104.
[3] نفسه، ص 104.
[4] نفسه، ص 105.
[5] نفسه، ص 105- 106.
[6] نفسه، ص 109.

4. التبعية والاستقلال للممالك العثمانية من منظور خير الدين التونسي

واجه خير الدين التونسي في الفترة القصيرة التي قضاها في الصدارة العظمى مشكلة النزعة الانفصالية لدى الولايات، ومن أجل التصدي طالب بضرورة خلق تضامن مصالح قوي بين ولايات الدولة حتى تتخلى كل ولاية عن روح الاستقلال الإقليمي الأناني المخرب وتلتف حول الحكومة العثمانية التي يجب أن تسعى لتحقيق الخير العام والرفاهية المشتركة[1].

وتجدر الإشارة فإنّ خير الدين من هذا التضامن لم يكن يقصد مركزية السلطة، ذلك أنّها لا تقل خطرا على حياة الامة من تراخي الروابط التي تجمع بين مختلف العناصر. وإنّما قصد بأنّه من أجل التصدي بثبات للوضع الحالي من جهة، وإقامة دعائم الدولة العثمانية على أسس صلبة، (فإنه ينبغي بعزم مكافحة روح التثبيط المنتشرة في الشعب واستثارة قواه بهزه من عطالته واستخلاص الحد الأقصى من حيويته ومضائه اللذين لا غنى عنهما في أيامنا لوجود الأمم)[2]. وبناء على ذلك؛ دعا خير الدين إلى ضرورة تأسيس جمعية وطنية، وإقرار المسؤولية الوزارية، مع إعادة التنظيم الإداري لجميع الولايات[3].

ذلك لأنّه كان يرى بأنّ ضعف الدولة العثمانية وبالتالي انفلات بعض المقاطعات منها، إنّما هو بسبب نظامها الإداري الذي لم يكن يسير بطرق سليمة. (كما أن التقسيم الترابي للإدارة التركية هجين، لأنه يؤدي بكل وال إلى اعتبار نفسه بمثابة الملك الصغير)[4]. لذا وجب إحاطة السلطة بمؤسسات وضمانات لحمايتها انطلاق من أعلى مراتبها إلى أصغر مهمة وحمايتها في نفس الوقت ضد أي هجوم وضد انزلاقاتها الخاصة[5].

من زاوية أخرى؛ رأى خير الدين أنّه لا يمكن للدولة العثمانية أن تواصل إبقاء الشعوب تحت سيادتها، وهي تحت طائلة الاستبداد المعمول به في بعض من مقاطعاتها، إذ ستضعف وستنهار وستكون تحت معرّضة للوم من قبل أوروبا التي تستعد دوما إلى التدخل في شؤونها[6]. فإما أن تستعيد هيمنتها على هذه الدول، وتطبّق عليها قوانينها الحكيمة، ونظاما إداريا وماليا واضحا ومحكم التطبيق وعندها تدخل هذه الدول التي ترمي سرّا أو علنا إلى الاستقلال في حظيرة الإمبراطورية العثمانية بوضعها تحت الحكم المباشر، أو أن تحرّرها نهائيا من كل ارتباط سواء في إطار حماية أو سيادة تاركة إياها لحالها، تحت حكم أمراء وسلالات لا يخضعون إلاّ للشعوب التي توجد تحت إدارتهم[7].

---

[1] فهمي، جدعان، المرجع السابق، ص 146.

[2] نفسه

[3] نفسه.

[4] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 231.

[5] نفسه، ص 231.

[6] خير الدين، التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 232.

[7] نفسه، ص 231.

في المقابل؛ آمن خير الدين بتبعية تونس، لذا أعلن صراعة عن تأييده لشرعية السيادة العثمانية على بلاده، وظل ينصح البايات بإقرار الروابط مع الدولة العثمانية وتوطيدها[1]. ومن أجل دعم رأيه قدّم في مذكراته تذكيرا بالعلاقات بين الإيالة التونسية والدولة العثمانية، حيث كانت تتمثل في أن تونس ولاية تفويض يحكمها وال يزكي تسميته السلطان بفرمان التولية. وأن الخطبة والسكة باسم السلطان، وأن الجيش مكون من الاتراك. وأن تونس تقدم مددا من العسكر كلما طلبته منها الخلافة مثل ما فعلته سنة 1854، حيث أرسل الباي إلى الباب العالي فيلقا من 12.000 رجل مسلحين ومجهزين للمساعدة في حرب القرم، وتكفلت الحكومة التونسية بإطعام وتجهيز ودفع رواتب هذا الفيلق طوال فترة الحرب. وكل ما طرأ من تغيير هو أنه ابتداء من سنة 1837 أصبح الولاة ينتخبون من العائلات التركية التي أبلت البلاء الحسن كالمراديين. وأن الباي الحسيني حمود تحصل على لقب باشا في سنة 1780 وأن أحمد الأول تحصل على لقب مشير في سنة 1839م.

وحسب خير الدين فإنّه سواء حمل الأمراء المباشرون لقب الباشا أو الباي، فقد حافظوا على تبعيتهم للباب العالي، لذلك من الخطأ أن يعتقد بعض الساسة الفرنسيين في استقلالية الإيالة. مؤكدا أنّ البايات لم يكن لهم قناعة شديدة في الحكم الذاتي لدولتهم ولا في استقلالهم الشخصي، إلى درجة أنهم عددوا الروابط من هذا القبيل بين إسطنبول وتونس. ولم تكن لدى البايات مظاهر التحرّر، واقتصر طموح بعضهم على طلب الألقاب التشريفية من السلاطين مؤكدين بذلك ولاءهم وتقديرهم وتبعيتهم للباب العالي. والدليل على ذلك هو تلك البعثات التي وجهتها الحكومة التونسية بالدولة العثمانية منذ سنة 1827 إلى سنة 1876م وعددها 18 حجة بليغة على ما يربط الإيالة بالأستانة من أواصر متينة[2].

كما يشير خير الدين إلى أن الباب العالي في العديد من المرات خلع أمراء تونسيين وعوّضهم بأمراء آخرين عينهم مباشرة، فضلا على أن الثورات العسكرية التي وقعت بتونس والتي أطاحت بالبايات لم تكن تنكر سيادة السلاطين، إذ في كل مرة تطلب الشخصية التي يختارها الإنكشاريون من الأستانة فرمان التولية[3]. ورغم حصول الباي محمد الصادق على فرمان وراثة الحكم، إلاّ أنّه لم يقع تخليصه من تبعية الدولة العثمانية، فهو دائما خاضع للمبادئ العامة للشرع الإسلامي ولحكمه[4].

---

[1] نفسه، ص 209.

[2] من أهم البعثات التي أرسلتها الحكومة التونسية إلى إسطنبول مايلي: في سنة 1830 أرسل الباي مصطفى بلهوان رفقة أحمد ابن أبي الضياف الكاتب الأول لجلالته إلى الباب العالي لتسليم هدايا معتبرة. وفي سنة 1835 تحوّل شاكير صاحب الطابع الوزير الأكبر إلى القسطنطينية مصحوبا بعدّة مرافقين ومعه هدايا ثمينة. وفي سنة 1842 ذهب خير الدين وأحمد ابن أبي الضياف باش كاتب الباي بهدايا معتبرة من بينها سفينة مجهزة أسلحة. وفي سنة 1851 إرسال أمير الامراء محمد علي لتقديم العزاء للسلطان عبد المجيد إثر وفاة السلطانة فاليدي. وفي سنة 1859 إرسال أمير الامراء خير الدين وزير الحربية آنذاك رفقة أميري الأمراء حسين ومحمد خزندار محملا بهدايا معتبرة لالتماس تولية الباي الحالي. وفي سنة 1864 إرسال أمير الأمراء خير الدين لتقديم الشكر للباب العالي للمساعدة المعنوية التي قدّمها للحكومة التونسية ضد انتفاضة العربان وبتحسين العلاقات بين تونس والدولة بإصدار فرمان للمحافظة على الوضع السابق. انظر: خير الدين التونسي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 212- 214.

[3] نفسه، ص 216- 217.

[4] نفسه، ص 218.

- **خاتمة:**

نستنتج مما تقدم ذكره؛ أنّ خير الدين التونسي كان ملما بكل التطورات السياسية التي شهدتها الدولة العثمانية خصوصا في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي. فقد منحته البعثات المرسلة من قبل بايات تونس إلى إسطنبول والتي كان رئيسا لها، الفرصة للاطلاع على ما كان يحدث في الدولة العثمانية، كما أنّها كانت سببا في شهرته هناك، وبالتالي استدعاؤه من قبل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني لتولي منصب الصدارة العظمى.

كما نجده أيضا قد تفاعل مع أغلب القضايا الحساسة التي شهدتها الدولة العثمانية، فوقف مناصرا ومؤيدا للدولة العثمانية في نكباتها مثلما حدث في قضية الإصلاحات والتنظيمات. لكنّه في نفس الوقت أبدى تحفظاته من بعض تصرفات الحكومة العثمانية تجاه بعض المسائل التي اعترضتها مثل الحركات الانفصالية والاستقلالية التي ظهرت في بعض الأقاليم التابعة للدولة العثمانية.

ليس هذا وحسب؛ بل سعى خير الدين إلى وضع برامج إصلاحية وتنفيذها من أجل التصدي للأزمات والمشاكل التي واجهت الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. فاستطاع حل البعض منها؛ وفشل في البعض الآخر. وظل يقدّم النصائح والاستشارة للحكومة العثمانية حتى عندما استقال من منصب الصدارة إلى أن وافته المنية.

ولم يغفل خير الدين عن قضية ارتباط بلاده بالدولة العثمانية، حيث صرّح في العديد من المرات أنّ تونس إيالة عثمانية تخضع لأوامر السلطان العثماني وحكومته، وأنّ تلك التبعية ستوفر لها الحماية من الاطماع الأوروبية. لكن في ظل المشروع الاستعماري القائم على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية "الرجل المريض" أدى إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس.